الغانم: اجتماع مصغر اليوم بحضور رئيس الحكومة والوزراء ومن يرغب من النواب بشأن «كورونا»

أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم عقد اجتماع مصغر اليوم بين مكتب المجلس وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد والوزراء المعنيين بشأن مناقشة تطورات مرض «كورونا»، مبينا أن المجال مفتوح لمن يرغب في الحضور من النواب.

وقال الغانم في تصريح صحافي بمجلس الأمة أمس: «كما ذكرت في تصريحي عندما ألغينا انعقاد الجلسة الطارئة بخصوص «كورونا» أنه ستتم الاستعاضة عن الجلسة بلقاء مصغر بين مكتب المجلس والمعنيين في الحكومة».

وذكر أنه سيكون هناك اجتماع بين مكتب المجلس وسمو رئيس مجلس الوزراء وبعض الوزراء المعنيين اليوم عند الساعة الثانية عشرة والنصف، مضيفا: «لمن يرغب من النواب حياه الله يوم غد (اليوم) في مكتبي للاطلاع على آخر تطورات (كورونا) وما قامت به الحكومة من إجراءات لمكافحة هذا الوباء».

وقال الغانم: «إننا نطبق ونلتزم بتوجيهات منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة في الكويت قدر المستطاع، وندعم ونساند الإخوة المعنيين في الحكومة».

وأوضح الغانم ان يوم غد (اليوم) فرصة للإجابة عن بعض الاستفسارات التي قد تكون موجودة من النواب، مشيرا إلى أنه تم جمع العديد من الأسئلة لتوجيهها للوزراء.

وذكر: «لن يكون الاجتماع مطولا حتى لا نشغل الوزراء عن القيام بأعمالهم، إنما تنفيذا لما ذكرته في السابق بأنه سيكون استعاضة عن الجلسة الطارئة التي ألغيت بلقاء مصغر مع سمو رئيس مجلس الوزراء والوزراء المعنيين».

وجدد الغانم شكره للكوادر الطبية والفنية المتخصصة في وزارة الصحة والجهات المعنية الأخرى كافة، بالإضافة إلى المتطوعين.

لمشاهدة الفيديو
رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم

الملا لاستمرار تعطيل الدراسة وإيقاف البورصة

طالب النائب د.بدر الملا هيئة اسواق المال بتفعيل المادة 44 من قانون الهيئة في ايقاف البورصة لمدة أسبوع لحين تبيان آثار أزمة كورونا على السوق الكويتي.

وأضاف الملا في تصريح صحافي في المركز الاعلامي لمجلس الامة ان الكويت تمر اليوم بأزمة غير مسبوقة على مستوى العالم في ازمة كورونا التي لم تقف عند التداعيات الصحية فقط انما وصلت للتداعيات الاقتصادية التي تترتب عليها اثار تصل الى كل المستويات

وأشار الملا ان الكل شاهد عند بداية الازمة تصعيدا سياسيا، انا من اول النواب الذين صرحوا بضرورة الابتعاد عن التصعيد السياسي وترك الحكومة هي من تعالج هذا الامر وبكل أريحية الا اننا فوجئنا بإعلان مجلس الوزراء سحب قرار الفحص وعليه دخل الآلاف للكويت دون فحص وبعد الضغط النيابي تراجعت الحكومة واتخذت قرارات حصيفة في هذا الأمر.

بدر الملا
لمشاهدة الفيديو

وتمنى الملا من مجلس الوزراء اصدار قرار باستمرار تعطيل الدراسة حتى تنقشع هذه الغمة عن الكويت لنحافظ على صحة ابنائنا وأطفالنا كون التجمعات هي بور لاستفحال هذا المرض. وتابع الملا ان الكل شاهد ان البورصة الكويتية تأثرت تأثرا شديد جدا من تداعيات هذه الأزمة وآن الأوان ان يكون لدينا فريق لإدارة أزمة، مطالبا هيئة اسواق المال بتتبع بشكل حذر هذه التداعيات على البورصة وتفعيل المادة 44 من قانون هيئة اسواق المال وإيقاف البورصة لفترة لا تقل أسبوع حتى نتبين آثار هذه الأزمة على السوق الكويتي الذي يتأثر بتأثر الأسواق الخليجية والعالمية

وطالب الملا بتفعيل المادة 44 لعدم التداول لفترة زمنية قابلة للتمديد ويجب ان تكون هناك تعاميم من البنك المركزي تحمي المقترضين الذين لديهم أصول تأثرت بسبب تداعيات الأزمة وعلى الحكومة ان تعيد النظر بالميزانية في ظل الانخفاض الحاد والسريع لأسعار النفط وإعادة النظر بطريقة الإنفاق.

وشدد الملا علي ضرورة اشراك القطاع الخاص وان يكون له دور مجتمعي واضح خاصة وان الشباب الكويتي اخذ قروضا من الصندوق الوطني لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقطاع التجزئة تأثر وعلى الهيئة العامة للاستثمار ان تبحث في الاسواق العالمية وان تنوع أصول الصناديق.

وبين الملا انه يجب الالتفات في ان تكون هناك وسائل صحية في وسائل النقل العام وان تكون الحكومة حكومة وقاية وليس حكومة علاج بأن تتوقع الأزمات وتضع لها الحلول.

الفضالة: «كورونا» ظرف استثنائي يتطلب حزماً

أشاد النائب يوسف الفضالة بالقرارات التي اتخذها مجلس الوزراء في شأن مواجهة مرض «كورونا» ولاسيما المتعلقة بوقف خطوط الطيران مع بعض الدول وتعليق الدراسة.

وقال الفضالة في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن هذه القرارات جاءت متأخرة بعد مطالبتنا طوال الفترة الماضية، مشددا على أن الظرف استثنائي ويتطلب قرارات استثنائية غير مسبوقة. ولفت إلى أن عددا من الدول المحيطة مثل المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان طبقت نفس الخطوات التي اتخذتها الكويت. ووجه رسالة لمجلس الوزراء بأن «الحمل عليكم ثقيل من خلال هذه الأزمة واتخاذكم القرارات الاستثنائية في هذا الظرف الاستثنائي يجب أن يكون واضحا ويستمر وعليكم عدم الخوف من اتخاذ هذه القرارات». وشدد على أن هذه القرارات ليست موجهة لدول معينة بل إن حماية الكويت وأهلها والمقيمين فيها هو المطلب الأساسي.

يوسف الفضالة
لمشاهدة الفيديو

وقال إن اتخاذ مثل هذه القرارات يجب أن يتم بشجاعة ومواجهة واضحة وليس بالتخبطات كما حصل عندما دخلت مجموعة من عمالة إحدى الدول بدون فحص أو أي إشعار وحاليا يتنقلون من مركز صحي لآخر ولا أحد يستقبلهم ويجري الفحص عليهم. وشدد على أن التخبطات الحاصلة لن تمر مرور الكرام وكل شيء سيطرح عند المحاسبة وستكون في وقتها، مضيفا «ولكن استشعارا للمسؤولية السياسية ومراعاة للظرف الاستثنائي الذي يمر به البلد نحاول أن نضع أيدينا بيد الحكومة للخروج من هذا الظرف». وأكد على أنه حتى لو كانت هناك حالات استثنائية يتطلب دخولها للبلاد فيجب أن تحمل شهادة فحص الـ (بي سي آر) وأن يتم فحصهم في المطار أيضا.

وقال «في هذا الظرف الاستثنائي يجب ان نعمل بشكل استثنائي ومن لا يريد أن يعمل بهذا الشكل فعليه أن يرحل وأن تدار البلد بشكل حازم خلال هذه الأزمة ومن لا يريد أن يدير البلد بشكل حازم فعليه أن يعتذر ويأتي غيره»، مبينا أن المرحلة تتطلب حزما وحسما في القرارات.

السبيعي: إقامة دائمة لأبناء الكويتية

تقدم النائب الحميدي السبيعي باقتراح بقانون بتعديل قانون إقامة الأجانب لمنح أبناء المرأة الكويتية إقامة دائمة أيا كانت أعمارهم وأيا كانت جنسياتهم.

ونص الاقتراح على ما يلي: (المادة الأولى): إضافة مادة جديدة برقم (15 مكرر) إلى القانون رقم (17) لسنة 1959 ونصها كالتالي: «يمنح أبناء المرأة الكويتية إقامة دائمة أيا كان عمرهم وأيا كانت جنسيتهم».

(المادة الثانية): على رئيس مجلس الوزراء ـ كل فيما يخصه ـ تنفيذ هذا القانون. ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون على ما يلي: في إطار السعي للتخفيف من معاناة المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي ومن غير محددي الجنسية وسعيا لطمأنتها على أبنائها وعدم الدخول في موضوع التجديد السنوي لإقامات الأبناء الذي يعتبر عبئا متعبا لها فإنه من الواجب تذليل المصاعب أمامها من خلال منح أبنائها إقامة دائمة.

الحميدي السبيعي

كما أن منح الإقامة الدائمة يعتبر أقل شيء يقدم لأبناء الكويتية مبدئيا في سبيل تسهيل حياة الأسرة ومنحها مزيدا من الاستقرار، وأنه ليس مقبولا أن يعامل أبناؤها معاملة الأجنبي بعد بلوغه سن الـ 18 ما يتسبب في مشاكل كبيرة للأبناء تعود تبعاتها سلبا على المرأة الكويتية للأسف.

حيث إننا من خلال هذا الإجراء نكون قد وفرنا للمرأة ولأبنائها أبسط حقوقها في تحقيق حياة كريمة للأبناء من خلال ضمان عدم الدخول في مشاكل مخالفة الإقامة وهذا ما يتعرض له الكثير منهم الآن وهو ما لا نقبل به إطلاقا.

«الميزانيات» تدرس تأثير انحدار أسعار النفط على «الميزانية الجديدة»

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي الإطار العام لميزانية السنة المالية الجديدة 2020/2021، بحضور وزير المالية براك الشيتان، مؤكدة ضرورة اتخاذ إجراءات جادة نحو إعادة النظر في القوانين المتعلقة بقواعد تنفيذ الميزانية.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبدالصمد إن اللجنة استمعت إلى عرض مرئي من وزارة المالية حول تقديرات الميزانية الجديدة للإيرادات والمصروفات وأهم العوامل المؤثرة في إعداد تقديرات الإيرادات النفطية والتي تشكل 87٪ من إجمالي الإيرادات المقدرة بـ 14,8 مليار دينار.

وأضاف أن اللجنة تبين لها انخفاض إجمالي الإيرادات النفطية المقدرة بـ 12,9 مليار دينار عن تقديرات السنة المالية السابقة بفارق مليار دينار ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض حجم الإنتاج ليبلغ 2,7 مليون برميل باليوم بناء على حصة الكويت في أوبيك.

ولفت إلى أن حجم الإنتاج كان مقدرا له في الميزانية السابقة بـ 2,8 مليون برميل باليوم مع تقدير سعر البرميل بـ 55 دولارا كسعر لتقدير الإيرادات النفطية في الميزانية الجديدة وذلك قبل الانحدار الشديد في أسعار النفط مؤخرا، إضافة إلى مسبب آخر وهو زيادة تكاليف الإنتاج للسنة المالية الجديدة 2020/2021 بنسبة 8,8٪ وتشمل تلك الزيادة إعادة تشغيل المنطقة المقسومة.

وقال عبدالصمد إن ممثلي مؤسسة البترول الكويتية أكدوا في الاجتماع أن أزمة فيروس «كورونا» والتي تشهدها العديد من دول العالم في الآونة الأخيرة كان لها الأثر في خفض الكميات المصدرة من البترول وبالأخص جمهورية الصين التي تعد من أكبر المستهلكين.

وأضاف أنهم أكدوا أن الكويت ملتزمة نحو اتخاذها للعديد من الإجراءات للتقليل من وطأة المشكلة وتسويق البترول بأسعار تنافسية حسب السعر السائد ومواءمته مع غيرها من الدول المجاورة والمصدرة للنفط.

وأشار إلى تأكيد اللجنة أن استمرار تمويل الميزانية العامة للدولة عبر الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل في ظل الاستمرار في انخفاض أسعار النفط عن مستوياتها التاريخية للسنة الخامسة على التوالي أدى إلى وجود عجوزات فعلية بـ 22,8 مليار دينار على مر تلك السنوات تم سدادها من الاحتياطي العام للدولة. وأوضح عبدالصمد أن وزارة المالية استعرضت تقديرات مصروفات الميزانية الجديدة 2020/2021 والمقدرة بـ 22,5 مليار دينار وبثبات ذلك السقف للميزانية المقدرة السابقة ليشكل باب المرتبات وما في حكمها النسبة الكبرى من إجمالي المصروفات وبنسبة 54٪ وتليها الدعومات بنسبة 17٪ والمصروفات الرأسمالية بنسبة 16٪.

د.عادل الدمخي وعدنان عبدالصمد وعبدالله الرومي ود.عودة الرويعي أثناء الاجتماع

براك الشيتان وصالح الصرعاوي وعبدالغفار العوضي في لجنة الميزانيات

وبين أن اللجنة ناقشت دور الحكومة في الحد من تباين المرتبات وأثر ذلك في أداء الجهات الحكومية نتيجة خلق شعور عدم تكافؤ الفرص وبالتالي تفريغ بعض الجهات الحكومية ذات الرواتب المتدنية من الكفاءات لصالح جهات أخرى تتمتع بمزايا أكبر وعزوف الكفاءات وعدم رغبتها في العمل في مثل تلك الجهات. وأكد أن ذلك انعكس على الأجهزة المالية في الدولة وضعفها في إداراتها المالية فقد سجل ديوان المحاسبة في تقريره السنوي على الوزارات والإدارات الحكومية 1128 ملاحظة 24٪ منها تبين ضعفا في تلك الإدارات، ناهيك عما سجله جهاز المراقبين الماليين في تقريره بهذا الشأن من 15 ألف ملاحظة ونحو 1400 حالة امتناع. وأضاف عبدالصمد أن توجه الحكومة في تشجيع الكوادر الوطنية للعمل في القطاع الخاص سيسهم في الحد من العبء في القطاع الحكومي.

وأوضح أن اللجنة تبين لها أن 91٪ من إجمالي الرواتب في الوزارات والإدارات الحكومية يخص الكويتيين والعسكريين وبإجمالي 5,776 مليارات دينار، في حين ما يخص غير الكويتيين ما يعادل 9٪ من إجمالي الرواتب وبمبلغ 627 مليون دينار ومنها ما يخص كلا من وزارتي الصحة والتربية بمبلغ 568 مليون دينار.

وفيما يخص الدعومات والمقدرة بـ 3,8 مليارات دينار في الميزانية الجديدة، قال عبدالصمد إن النسبة الكبرى وبما يعادل 50٪ موجه لدعم الطاقة والوقود (دعم وقود تشغيل المحطات ودعم المنتجات المكررة والغاز المسال محليا ودعم الوقود لمؤسسة الخطوط الجوية الكويتية ودعم تخفيض تكلفة الوقود).

وأضاف «يلي ذلك الدعم التعليمي بنسبة 20٪ والإسكاني بنسبة 10٪ والاجتماعي بنسبة 10٪ وغيرها من الدعومات التي اتضح عدم ارتباطها المباشر بالمواطنين». وبين أنه اتضح للجنة أن العجز المتوقع في الميزانية العامة 2020/2021 بعد استقطاع 10٪ لاحتياطي الأجيال القادمة سيبلغ 9,2 مليارات دينار، كما أن نقطة التعادل بعد الاستقطاع ستصل إلى 86 دولارا وهذا التقدير قبل الانحدار الشديد في أسعار النفط مؤخرا. وأشار عبدالصمد إلى تأكيد اللجنة ضرورة اتخاذ إجراءات جادة نحو إعادة النظر في القوانين المتعلقة بقواعد تنفيذ الميزانية والمقر منذ 1978 إضافة إلى ما يتعلق باستقطاع ما نسبته 10٪ من قانون احتياطي الأجيال القادمة وفقا لمستجدات الأمور من تضاعف العجز سنويا ما يؤثر في الاستدامة المالية لاحتياطي المال العام.

ولفت إلى تشديد اللجنة على ضرورة التفات وزارة المالية ومراعاة ما تشهده الميزانية من انحرافات بين ما يقدر وبين الأداء الفعلي لبعض الجهات وكثرة المناقلات المالية بين بنود الميزانية والتي لاحظتها اللجنة أثناء دراستها العديد من ميزانيات الجهات وحساباتها الختامية.

وقال عبدالصمد ان اللجنة اعتبرت أن ذلك يفقد الميزانية دورها كأداة للضبط والرقابة وبما لا يعكس الواقع وغيرها الكثير من أنواع الاختلالات المالية التي تعاني منها الجهات الحكومية وسجلتها الجهات الرقابية في تقاريرها. وقال عبدالصمد في ختام تصريحه إنه نظرا للانحدار الشديد في أسعار النفط مؤخرا فإن اللجنة بصدد دراسة عقد اجتماع مع المسؤولين في الحكومة لمعرفة انعكاس ذلك على تقديرات الميزانية الجديدة والإجراءات المطلوب اتخاذها بهذا الشأن.

5 نواب يقترحون تعزيز الإجراءات الصحية

صفاء الهاشم

عمر الطبطبائي

محمد الدلال

عبدالله الكندري

تقدم النواب صفاء الهاشم ومحمد الدلال وعمر الطبطبائي وعبدالله الكندري والحميدي السبيعي باقتراح بقانون بصفة الاستعجال لتعديل بعض أحكام القانون رقم (8) لسنة 1969 بشأن الاحتياطيات الصحية للوقاية من الأمراض السارية، مع إعطائه صفة الاستعجال.

وجاء في نص الاقتراح:

مادة أولى تستبدل المادة (15) من القانون رقم (8) لسنة 1969 المشار إليه بالنص الآتي:

يتشكل مجلس أعلى للصحة بقرار من مجلس الوزراء برئاسة وزير الصحة وعضوية من يراه مناسبا من الوزراء ومسؤولي الجهات الحكومية عند استشعار وزارة الصحة ظهور أي مرض وبائي محليا أو إقليميا أو عالميا يثير قلقا في مجال الصحة العامة بما في ذلك الأحداث مجهولة الأسباب والمصادر، ويخول المجلس سلطات استثنائية لحماية البلاد من تفشي الوباء، وله الاستعانة بالقوات المسلحة لتنفيذ قراراته.

ويكون المجلس مسؤولا عن وضع التدابير اللازمة لمكافحة تفشي الوباء واحتوائه، ومتابعة تنفيذها، وتقييمها بناء على ما يسفر من أحداث طارئة أو مستجدات سلبا كانت أو إيجابا، مع إطلاع كل من مجلس الأمة ومجلس الوزراء بشكل دوري على الوضع الصحي في البلاد. ويمارس المجلس الاختصاصات الآتية:

1 ـ تقويم الاقتراح بالإعلان عن المناطق الموبوءة والمتضررة بالوباء في أي موقع جغرافي ثبت فيه تفشي العدوى، وكذلك المناطق التي تشكل مخاطر محتملة على الصحة العامة.

2 ـ الطلب من وزارة الداخلية فرض قيود مؤقتة أو دائمة على حركة دخول وخروج الأشخاص والأمتعة والحمولات والحاويات ووسائل النقل والبضائع والطرود البريدية وأي أمور أخرى ذات صلة في معابر البلاد البرية والبحرية والجوية، وتحديد المعابر التي ستكون مختصة في الكويت لاستقبال ما يرد إليها من المناطق الموبوءة بعد تجهيزها بالوسائل اللازمة لعمليات التطهير من الوباء.

3 ـ وقف التأشيرات الجديدة سواء كانت تمنح بصفة دائمة أو مؤقتة لمواطني الدول الموبوءة أو المحتملة بتفشي الوباء فيها، مع إخضاع المقيمين المتمتعين بإقامة سارية المفعول العائدين من بلدانهم للكويت إلى الفحص الطبي وعزلهم في المعازل التي تعينها وزارة الصحة للمدة المقررة التي تراها لازمة للتأكد من صحتهم مع استيفاء الخزانة العامة لكافة رسوم الخدمة الفعلية لتلك التدابير الصحية المقدمة لهم، وفي حال عدم الامتثال للإجراءات الصحية يرحل فورا إلى بلده مع منع العودة إلى الكويت بصفة نهائية.

4 ـ تحديد المستلزمات الطبية واللقاحات والأدوية المطلوب توافرها في البلاد لمكافحة الوباء، واتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على مخزون كاف منها.

5 ـ التنسيق مع وزارة التربية والتعليم العالي لإعلان مدة تعليق الدراسة في المراحل التعليمية المختلفة والعودة إليها.

6 ـ الطلب من مجلس الوزراء إعلان وقف الأنشطة في أماكن التجمعات العامة أو الرياضية أو الدينية أو الاجتماعية والعودة إليها.

7 ـ تقرير مدى الحاجة لتعطيل العمل في الجهات الحكومية، وعرض التصور على مجلس الوزراء لاتخاذ قرار بشأنه.

8 ـ الطلب من مجلس الوزراء بعزل المناطق التي تظهر فيها حالات مرضية عزلا تاما، وعدم السماح بالدخول إليها أو الخروج منها بأي وسيلة كانت إلا لمن ترخص لهم وزارة الصحة العامة بذلك.

9 ـ التنسيق مع وزارة الداخلية لمنع التجول في بعض المناطق للمدة اللازمة لإجراء التطعيم الإجباري للسكان أو غير ذلك من الإجراءات.

10 ـ تخويل أطباء الصحة العامة والمعاونين الصحيين وأفراد الهيئة التمريضية وغيرهم ممن يعينهم وزير الصحة العامة دخول المساكن في أي وقت للبحث عن المرضى وعزلهم وإجراء التطعيم والتطهير وغير ذلك من الإجراءات الصحية الوقائية اللازمة.

11 ـ تكليف الأطباء وأفراد الهيئة التمريضية والموظفين الفنيين والإداريين والحكوميين والعاملين في القطاع الخاص بالعمل على مكافحة الوباء.

12 ـ التنسيق مع وزارة التجارة والصناعة وبلدية الكويت لإتلاف المأكولات والمشروبات وتطهير الملابس والأدوات والأثاث وغيرها الملوثة أو المشتبه في تلوثها وإغلاق المحلات العامة التي يحتمل أن تكون مصدرا للعدوى وإبعاد العاملين في هذه المحلات والباعة المتجولين عن العمل إذا اقتضت الضرورة ذلك.

13 ـ اتخاذ أي تدابير أو احتياطات أخرى يراها ضرورية لمكافحة الوباء.

وينتهي تشكيل هذا المجلس تلقائيا فور إعلان رئيسه بصورة رسمية زوال خطر الوباء بشكل تام ونهائي.

مادة ثانية على الوزراء ـ كل فيما يخصه ـ تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

لأول مرة في الكويت
شاهد بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar